بنك الاعتماد اللبناني يحقق منذ سنوات معدلات نمو مستدامة

طربيه: القطاع المصرفي هو نقطة القوة المركزية في الاقتصاد وخط الدفاع الحصين في مواجهة المصاعب والازمات

اكد رئيس جمعية المصارف ورئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربية ان القطاع المصرفي هو فعلا نقطة القوة المركزية في الاقتصاد الوطني وخط الدفاع الحصين بمواجهة المصاعب والازمات التي يتعرض لها وهو في الوقت ذاته قطاع اقليمي في انتشاره وفي حيازته شبكة علاقات تاريخية ومتطورة باستمرار في المنطقة وخارجها.

ولفت طربية الى ان المصارف حتى في اصعب الظروف اثبتت موقعها ودورها كجسر حيوي لتمدد اقتصاد لبنان الى الخارج.

واعتبر ان الحديث عن ضغوط مالية اميركية على لبنان فيه الكثير من المبالغة.

واكد طربيه ان بنك الاعتماد اللبناني يحقق منذ سنوات معدلات نمو مستدامة تزيد بشكل صريح على متوسطات نمو القطاع المصرفي اللبناني كما يحقق نموا موازيا في ربحيته يوجه الجزء الاكبر منها لخدمة مخططات التوسع الداخلي والخارجي.

جاء ذلك في حديث طربية لملحق الديار المصرفي على الشكل الآتي:

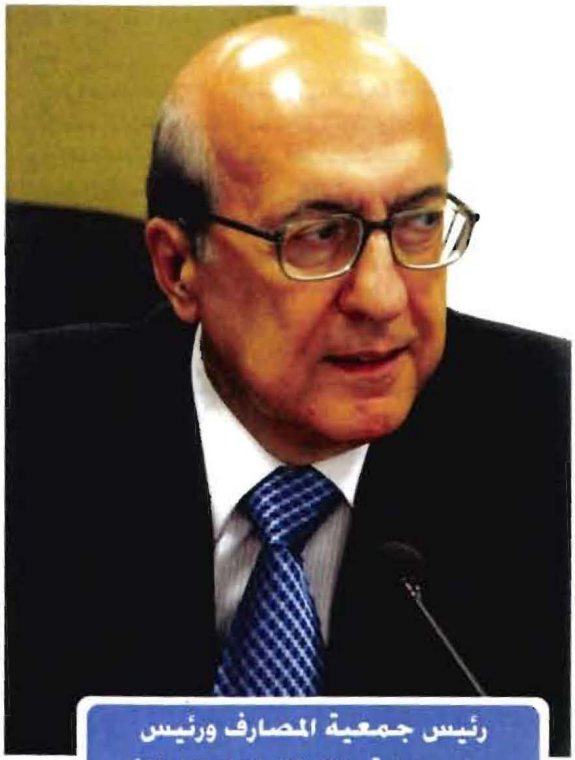

رئيس جمعية المصارف ورئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربية

■ **ما هي تداعيات الربيع العربي على القطاع المصرفي اللبناني ؟**

□ **بالتأكيد أرخت التحولات الجارية في العديد من البلدان العربية بانعكاساتها وظلالها على كل المنطقة، بل تمددت الى خارجها بفعل تنامي حركة التغيير وعمقها وتوسعها بشكل غير مسبوق، وهذا ما يرسم تبدلات جذرية في واقع المنطقة ودولها وأنظمتها السياسية والاقتصادية ويؤثر راهنا ولاحقا على لبنان واقتصاده .**

لكن نوعية هذه التأثيرات تراوح بين الأضرار الجانبية في حالات الاضطراب، وهي محدودة باستثناء ما يتعلق منها بالأزمة السورية، وبين ما يمكن للبنان ان يجنيه من فوائد مرتكزا الى تجربته التاريخية في اعتماد النظام الاقتصادي الحر ومهارات رجال الاعمال ومؤسسات القطاع الخاص في المشاركة الفاعلة في اعادة بناء وتطوير اقتصادات البلدان التواقة الى الديموقراطية والتحرر السياسي والاقتصادي .

■ **هل صحيح ان تداعيات الربيع العربي في سوريا ادت الى جمود الحركة في المصارف اللبنانية العاملة هناك والى عدم تحقيق اي ارباح ؟ وهل ادت هذه التداعيات الى جمود الانتشار في المناطق العربية ؟**

□ **الوضع الاقتصادي في سوريا هو وضع متراجع ومؤثر بشكل أو بآخر في اقتصادات المنطقة، وبالأخص الدول المجاورة ومنها لبنان الذي يرتبط بعلاقات اقتصادية واسعة وتاريخية متشابكة ومتداخلة مع الاقتصاد السوري، فيما تشكل الأراضي السورية المنفذ البري التجاري الوحيد للبنان من والى الدول العربية، والمعبر البري الوحيد أيضا للوافدين والسياح .**

ومن الطبيعي ان تتأثر المصارف بالاقتصاد الذي تعمل من خلاله، كما انه من الطبيعي أن تتراجع أعمال المصارف في سوريا. فمنذ بداية الأحداث تغير وجه الاقتصاد السوري لجهة الانكماش الذي أصاب الودائع المصرفية بطريقة تلقائية، والمصارف عينها لم تعد متحمسة لاستقطاب الودائع، نتيجة

العبء الذي تلقيه الأخيرة على موازنات المصارف التي تضطر إلى دفع الفوائد على تلك الودائع، في حين أن إمكانات توظيف الودائع أصبحت نادرة أو معدومة، وهذا ما أدى إلى تقليص المصارف في الأشهر الأخيرة أعمالها وميزانياتها على نحو كبير جدا.

لكن هذا الواقع لا يعني بأي حال انعكاس أي خطر جسيم على المصارف في لبنان، فكل المصارف اللبنانية العاملة في سوريا حجزت مؤونات كافية يزيد مجموعها عن ٤٠٠ مليون دولار لمقابلة احتمالات التعثر الائتماني لمحافظها في السوق السورية، كما ان ميزانيات المصارف اللبنانية العاملة في سوريا تمثل نسبة ضئيلة من موجودات المصارف الأم في لبنان.

في رأيكم كيف يمكن ان نحوّل تداعيات الربيع العربي السلبية الى ايجابية على صعيد القطاع المصرفي اللبناني ؟

في انتظار جلاء الصورة وعودة الاستقرار الى بلدان « الربيع العربي » وفق الوصف الشائع، ففي مقبل الايام سيصعب علينا التباهي بميزة التحرر والانفتاح ان لم نمتلك مزايا تنافسية مكملة تستند الى الاستقرار الداخلي والاصلاح الشامل للقطاع العام وبالخصوص الوضع المالي للدولة في جانبي الميزانية وادارة الدين العام، كذلك ينبغي، بالشركة مع القطاع الخاص، الاهتمام بتحديث المؤسسات والارتقاء بالبنى التحتية من اتصالات ومواصلات وكهرباء وطاقة ومياه، وتقديم الدعم والتسهيلات اللازمة لقطاعات منتجة وتعزيز مساهمتها في الناتج المحلي من سياحة وزراعة وصناعة ، فضلا عن المهمة العاجلة الآيلة الى الاطلاق العملي والتنفيذي لمارد النفط والغاز عبر اخراجه نهائيا من قمقم التجاذبات والمصالح الضيقة، وضمن منظومة تتناسب مع الحقوق الوطنية وحمايتها.

ولا شك في النتائج المحققة هذا العام لم تكن على مستوى التطلعات سواء بالنسبة للمؤشرات الماكرو اقتصادية أو بالنسبة لكل قطاع على حدة . فالنمو تراجع فعلا من متوسط ٨ في المئة خلال السنوات السابقة الى أقل من ٢ في المئة هذا العام، وهناك أضرار محسوسة أصابت قطاعات حيوية يتصدرها قطاع السياحة والخدمات . لكن ما نعتبره نجاحا نسبيا يكمن في حفظ مقومات النمو التي تؤهلنا لاستعادة النهوض في مرحلة لاحقة، كما تعزز آمالنا بقدرتنا على تعويض أي نمو فائت أو خسارة أي مكاسب فعلية كان يمكن للبنان ومصارفه تحقيقها .

■ لقد اثر الربيع العربي والاحداث الامنية في لبنان في القطاع المصرفي من دون شك لكن هل وصل التأثير الى الخط الاحمر في ظل تراجع نسبة النمو الى حدود واحد في المئة في القطاع المصرفي وازدياد العجز في الموازنة ؟

□ ان القطاع المصرفي هو فعلا نقطة القوة المركزية في الاقتصاد الوطني وخط الدفاع الحصين بمواجهة المصاعب والازمات التي يتعرض لها . وهو في الوقت ذاته قطاع اقليمي قي انتشاره وفي حيازته شبكة علاقات تاريخية ومتطورة باستمرار في المنطقة وخارجها، حيث تتمتع مصارفنا بثقة عالية لدى المتمولين والمستثمرين في المنطقة .

وقد أثبتنا كمصارف، حتى في أصعب الظروف، موقعنا ودورنا كجسر حيوي لتمدد اقتصاد لبنان الى الخارج، فيما تعمل وحداتنا التابعة في تقديم خدمات مميزة في الاسواق الاقليمية، ولدينا كفاءات وخبرات واسعة في استقطاب الرساميل والاستثمارات والائتمان والتمويل والوساطة المالية، وكلها حاجات مالية مهمة تلبي مهمات القطاعين الحكومي والخاص في اعادة بناء وتحديث اقتصادات البلدان التي عانت الاضطرابات والاحداث وتضررت مرافقها العامة وقطاعاتها.

ان مؤسساتنا المصرفية تعمل في أكثر من ٣٢ بلداً و٩٥ مدينة في العالم، وتؤمّن خدمات شاملة ومتنوعة لشريحة واسعة من العملاء المقيمين وغير المقيمين بحيث بات يدير موجودات تفوق قيمتها ١٥٠ مليار دولار أميركي توازي نحو ٤ أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وهذا ما يؤهلها لمواكبة أي فرص استثمارية أو شركات فاعلة في الاسواق المقصودة .

■ هل الضغوط الاميركية مستمرة على القطاع المصرفي اللبناني وكيف يمكن المعالجة والتحرك ؟

□ طالما أكدنا ان الحديث عن ضغوط مالية أميركية على لبنان فيه الكثير من المبالغة. فعلاقتنا مع السوق الأميركية قائمة على رصيد تاريخي متواصل على مستويي المصرفيين والمؤسسات ضمن الالتزام التام بالمعايير الدولية الرقابية والمحاسبية، والتعاون المستمر في مكافحة الأموال غير المشروعة . كذلك فان عملياتنا وتحويلاتنا الخارجية تجري بشكل عادي في كل الاسواق الدولية وبالاخص منها الاميركية، ونحرص دوما على تطوير وتوسيع شبكة ومنظومة علاقاتنا مع المصارف المراسلة في كل انحاء العالم .

وفي ما ما يخص ما يثار أحيانا عن أهداف زيارات الموفدين الاميركيين الى لبنان، فانها حقيقة لا تخرج عن اطار المهمات التي تقوم بها السلطات المالية الاميركية في العالم والمنطقة لمتابعة الاجراءات المقررة من حكومتها. كذلك فان جانبا من الجولات يتناول موضوع القانون الضريبي الأميركي الجديد

الاعتماد اللبناني
CREDIT LIBANAIS
دايما بقرب

الخاص بالاميركيين خارج الولايات المتحدة.

في الأصل ان إرادة مصارفنا وقرار السلطات النقدية، بقناعة تامة ودون أي ضغوط، يصبان معا في هدف استراتيجي يقضي بالحفاظ على انفتاح السوق المصرفية اللبنانية على العالم وحماية أموال المودعين والمستثمرين في القطاع وصون سمعته . وتركز إداراتنا على مواصلة اعتماد المعايير الدولية في المجالات كافةً، ومنها بوجه خاص ما يعود الى مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب الضريبي، وأخيرا وليس آخراً، التزام تطبيق العقوبات الدولية.

■ ما هي اوضاع بنك الاعتماد اللبناني على صعيد الارباح التسليفات « الودائع ـ المشاريع» ؟

□ يحقق الاعتماد اللبناني، منذ سنوات معدلات نمو مستدامة تزيد بشكل صريح، على متوسطات نمو القطاع المصرفي اللبناني. كما يحقق نمواً موازياً في ربحيته يوجّه الجزء الاكبر منها لخدمة مخططات التوسع الداخلي والخارجي.

ورغم الظروف التشغيلية الصعبة الناتجة من تعقيدات الاوضاع الداخلية وتداعياتها على الاقتصاد الوطني، نتوقع ان نحقق نموا متوسطا بين ١٠ و١٢ في المئة هذا العام مقابل متوسط ٧ الى ٨ في المئة للقطاع . فقد حقق مصرفنا، منذ مطلع العام الحالي وحتى نهاية الفصل الثالث، تقدما في اجمالي الموجودات من ٧,١٩ مليار دولار الى ٧,٧٣ مليار دولار، أي بنسبة ٧,٦١ في المئة . وزادت محفظة القروض والتسليفات بنسبة ١١,٤٧ في المئة خلال ٩ أشهر من ١,٩٨ مليار دولار الى ٢,٢٠ مليار دولار. كما زادت الودائع من ٦,٢٩ مليار دولار الى ٦,٦٩ مليار دولار، أي بنسبة ٦,٣٨ في المئة . وبلغت الارباح في نهاية الفصل الثالث ٥١,٢٤ مليون دولار مقابل ٥١,١٦ مليون دولار للفترة ذاتها من العام الماضي .

ان هذه النتائج في ظل الظروف السائدة تؤكد متانة مركزنا المالي وقدرتنا على حفظ المصادر الاساسية للنمو وتنميتها . ونعمل سنوياً على ادخال زيادات على مجموع الاموال الخاصة بما يساهم في تعزيز قوة المركز المالي، كما تساهم في تسريع خطة التوسع في الاعمال والاسواق.

وضمن هوية المصرف الشامل، تعزز مجموعتنا مخططاتها وأعمالها وفق استراتيجيات تشمل مختلف المجالات المصرفية والمالية، وتطور هذه المخططات وفق حاجات الأسواق والعملاء مع التركيز على:

ـ التوسع في كل المجالات التي تعمل فيها مجموعة البنك داخل لبنان وخارجه ومواصلة تطوير منظومة الخدمات والمنتجات .

ـ تعزيز قاعدة الشركات التابعة وتنشيط أعمالها وخدماتها، وتوسيع نطاقها ليشمل خدمات جديدة.

ـ توسيع قاعدة العملاء عن طريق طرح خدمات ومنتجات جديدة تناسب أوسع الشرائح الاجتماعية.

ـ تنويع الخدمات الالكترونية، وضم فئات جديدة إلى رحابها.

ـ مواكبة أي فرص مجدية لدخول أسواق جديدة في المنطقة وخارجها.